

تونس - الجمهورية التونسية
الجمعة 22 رجب 1440 هـ
الموافق 29 مارس / آذار 2019 م



اجتماع وزراء الخارجية التحضيري
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية [30]

ج 01/03/19/01-غ(180)

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

كلمة

معالي السيد خميس الجهيناوي
وزير الشؤون الخارجية - الجمهورية التونسية
(رئاسة القمة العادية 30)

في الجلسة الافتتاحية
لاجتماع وزراء الخارجية التحضيري
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (30)

تونس - الجمهورية التونسية
29 مارس / آذار 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو والمعالي الاخوة الوزراء
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود

السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أجدد الترحيب بكم في تونس، متمنيا لكم طيب
الإقامة بيننا. كما أعرب عن خالص عبارات التقدير لأخي معالي الدكتور إبراهيم
العساف وزير خارجية المملكة العربية السعودية الشقيقة، على رئاستها الموفقة
للقمة السابقة، وما بذلته من جهود قيمة لخدمة قضايانا العربية، في ظل الظروف
الدقيقة والاستثنائية التي تمر بها المنطقة.

ولا يفوتني ان أشيد بالجهود الدؤوبة لمعالي السيد أحمد أبو الغيط أمين
عام جامعة الدول العربية، لدفع العمل العربي المشترك.

أصحاب السمو والمعالي،

نجتمع اليوم ونحن ندرك جميعا دقة الظروف التي تمر بها منطقتنا
العربية، وهو ما يستوجب منا، في إطار مسؤوليتنا المشتركة، الخروج بقرارات
وتوصيات متوافق عليها، نرفعها إلى قادة بلداننا، لتساعدنا على وضع التصورات
العملية الكفيلة بتجاوز حالة المراوحة، والتقدم نحو إيجاد الحلول والتسويات المناسبة
لقضايانا، وتعزيز قدرة بلداننا على مواجهة التحديات وما يحيق من مخاطر
وتهديدات.

وانطلاقا من ثوابت سياستها الخارجية والتزامها بخدمة القضايا العربية
والحفاظ على وحدة الصف، فإن تونس عاقدة العزم، من خلال توليها رئاسة هذه
القمة، على العمل، بالتنسيق والتشاور مع كل الدول العربية الشقيقة، باتجاه إضفاء
نجاحة أكبر على عملنا المشترك واستعادة زمام المبادرة والدور العربي في معالجة

أوضاع المنطقة ومساعدتها على التخلّص من أزماتها ومهددات أمنها واستقرارها ومكّبات تنميتها.

وسنحرص على أن نكون قوّة اقتراح إيجابية، وعلى التفاعل مع المقترحات والمبادرات البناءة، وكلّ ما من شأنه خدمة مصالحنا المشتركة وتعزيز الموقف العربي إقليمياً ودولياً والإسهام في تسريع مسارات تسوية مختلف قضاياها.

وفي هذا الإطار، وباعتبار المكانة المركزية للقضية الفلسطينية في وجدان كل الشعوب العربية والإسلامية والقوى المحبّة للسلام، فإنها ستظلّ على رأس أولوياتنا من خلال مواصلة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، وتوفير كلّ الدعم له في نضاله المشروع من أجل استرجاع حقوقه، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، وفق القرارات الأممية ومبادرة السلام العربية ومبدأ حلّ الدولتين.

كما يظل تحقيق التسوية السياسية الشاملة في ليبيا وإعادة الأمن والاستقرار إليها والحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة كيائها، من أوكد المسائل التي تستوجب مواصلة جهودنا جميعاً وتضافرها، لمساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز خلافاتهم بتغليب منطق الحكمة والالتزام بنهج الحوار والتوافق ووضع مصلحة ليبيا فوق كل اعتبار، سبيلاً للحلّ على أساس مقتضيات الاتفاق السياسي والمسار الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وتونس ماضية، في إطار المبادرة الثلاثية بالتنسيق مع الشقيقتين الجزائر ومصر، في جهودها ومساعدتها من أجل تكريس حل ليبي ليبي للامنة وهي تدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الأممي السيد غسان سلامة لاستكمال تنفيذ مختلف مراحل خطة العمل من أجل ليبيا.

وبالنسبة إلى الوضع في سوريا، فإن السنوات الماضية بما شهدته من دمار غير مسبوق للمدن والبنى التحتية، وما خلفته من آلاف الضحايا وملايين اللاجئين من أبناء الشعب السوري الشقيق، وتعاضم لنشاطات التنظيمات الإرهابية، يؤكد أهمية العمل على تحقيق تسوية سياسية تمكن من الحفاظ على وحدة سوريا ومناعتها، وتنتهي هذه الأزمة وتضع حداً لمعاناة الشعب السوري.

فمساعدة ها البلد الشقيق، على تجاوز الوضع المتردي الحالي، سيمكنه من استعادة مكانته على الساحة العربية، ويسهم في تحصين المنطقة ضد التدخلات الخارجية.

وبخصوص الجولان العربي السوري المحتل، فإن بلادي تؤكد رفضها لقرار الاعتراف بسيادة اسرائيل على هضبة الجولان المحتل لمخالفته للقرارات الدولية وهو قرار لاغ ولا أثر قانوني له ولا يغير الصبغة القانونية ولا تترتب عليه أي التزامات. وسنعمل مع بقية الدول العربية الشقيقة والمجموعة الدولية على تطويق كل التداعيات المحتملة لهذا القرار في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

إن ما تشهده الأوضاع في اليمن الشقيق، وما أنجر عنها من مأس إنسانية، يتطلب منا تكثيف جهودنا لدفع مسار التسوية السياسية، وفق المبادرة الخليجية وأنها التنفيذية، والقرارات الأممية ذات الصلة، لوقف الأعمال القتالية واستئناف الحوار بين الأطراف اليمنية المعنية بما يسهم في تكريس الشرعية، وإعادة الأمن والإستقرار في هذا البلد الشقيق وعموم منطقة الخليج العربي، ويمكن الشعب اليمني من العيش في أمن وسلام.

أصحاب السمو والمعالي

تظل جامعة الدول العربية الإطار المؤسسي الذي يعبر عن إرادتنا الجماعية في التعاطي مع قضايانا وشؤون منطقتنا، وهو ما يستوجب منا استكمال مسار تطوير منظومة عملها وأجهزتها، بما يسهم في إضفاء مزيد من النجاعة والفاعلية على أدائها، وبما يعيد ثقة شعوبنا في النظام العربي وفي قدرة مؤسسات العمل العربي المشترك على تحقيق تطلعاتها نحو مزيد من الأمن والاستقرار والتنمية.

وإذ نثمن الجهود المبذولة من مختلف فرق العمل المكلفة بملف الإصلاح، فإننا نوكد على ضرورة تسريع واستكمال أعمالها، كما ندعو إلى مزيد تفعيل الإجراءات الكفيلة بدفع علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي بين بلداننا لأهمية ذلك في تمتين عرى التضامن والتقارب بيننا.

أصحاب السمو والمعالي،

ما زال خطر الإرهاب قائما وهو يمثل أكبر التحديات التي تواجه المنطقة ويستهدف جميع بلداننا دون استثناء، وهو ما يستوجب منا مزيد تنسيق جهودنا وتكثيف تعاوننا للتصدي له ومحاربتة على مختلف الواجهات الأمنية والثقافية والإعلامية، بما يمكن من استئصال هذه الآفة من جذورها وقطع مصادر دعمها وتمويلها.

أصحاب السمو والمعالي،

لا يمكننا مواجهة مختلف هذه التحديات والتهديدات، ما لم نحزم أمرنا ونوحد جهودنا في معالجة قضايانا وتخليص منطقتنا من مشاكلها ودفع مسارات التسوية السياسية للأزمات القائمة.

ونحن على ثقة في قدرتنا على تحقيق ذلك، بما يحدونا من إرادة مشتركة، وإدراك جماعي لخطورة استمرار الوضع الراهن على أمننا القومي ومصالح بلداننا وشعوبنا.

وفي الختام، أجدد الترحيب بكم، وأمل أن تكمل أعمالنا بالتوفيق والنجاح وأن نخرج بقرارات بحجم تحديات المرحلة واستحقاقاتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته